

”مادة سابعة فقرة ثانية“ :

ويعدل بالحكمين الفقرين الثانية الثالثة من المادة ١٠٠ مكرراً وبحكم المادة ١٤٧ من تاريخ نشره“.

”جدول رواتب - بند ٢“ :

مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه والقوانين المتعلقة به، يمْنَع من يرقى من الضباط المعيدين من الصنفوف والضباط الشرقيين، بداية من رتبة المرق إليها أو علاوة من ملاؤاتها أيهما أكبر، وذلك حتى كان راتبه عبد الترقية يقل عن بداية من رتبة المرق إليها، وتحسب مدة السنة التي يستحق باتفاقها الملاوة الدورية النالية ابتداء من تاريخ ترقته، ويستمر في صرف العلاوات الدورية سنوياً باللفترة المقررة لرتبة دون التقيد ببداية من رتبة المرق إليها حتى يصل راتبه إلى نهاية مرتبة الرائد.

أما إذا كان راتبه عند الترقية يعادل أو يتجاوز بداية من رتبة المرق إليها فإنه يظل راتبه وتحسب مدة السنة التي يستحق باتفاقها الملاوة الدورية النالية وفقاً ل التاريخ حصوله على آخر علاوة دورية في رتبته السابقة، ثم يتدرج راتبه بالزيادة طبقاً ل الفقرة السابقة. ويعامل من يرقى من هؤلاء الضباط إلى رتبة الرائد فأعلى وفقاً ل أحكام المادة ٧٧“.

مادة ٣ - تضاف مادة جديدة إلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة برقم ١٠٠ كالتالي :

”مادة ١٥٠ - ينظم ملاج ضباط القوات المسلحة بخلاف قائم سوا الموجودين بالخدمة أو من انتهت خلواتهم وأعاقاتهم، وطلبة الكليات والمدارس العسكرية المعدة تخريج الضباط قرار من رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح الجنة الرئيسية لضباط القوات المسلحة، وعرض وزير التربية“.

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويصل به من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢.

يضم هذا القانون بخطام الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها“.

صدر براس الجمهورية في ١٥ بحسب سنة ١٢٩٣ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بمنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة النص الآتي :

”ويمنع المستدعي مكافأة استدعاء شهرية تساوى الفرق بين صافي جملة راتب وتعويضات الرتبة المستدعي بها، وبين المعاش المستحق له مخصوصاً منه قسط التأمين المقرر وفقاً للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن الملايات المكافأة والتأمين والتعويض للقوات المسلحة“.

مادة ٢ - تستبدل ببعض الفقرين الثانية والثالثة من المادة الخامسة، وبالفقرة الثانية من المادة السابعة من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة، وبابند ٢ من جدول ثلات الرواتب المرافق لهذا القرار بقانون النصوص الآتية .

”مادة خامسة فقرتان ثانية وثالثة“ :

أما بالنسبة للضباط المعيدين من الصنفوف الذين من رتبة الرائد فأدنى، والضباط الشرقيين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون، فتسوى رواتبهم اعتباراً من التاريخ المذكور بتدرج ملاؤثتهم الدورية سنوياً حسب سنوات خلواتهم في كل درجة أو رتبة ابتداء من تاريخ ترقيمهم إلى درجة السادسة، مع عدم صرف فروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

إذا قلل راتب الضابط الأقدم عن هو أحدث منه في كشف الأندية المدرج به اسمه عند إبراء التسوية حتى ١٤٧١/١٠/١ ، يرفع راتبه حتى يتسارع مع راتب الأحدث“.